

Distr.: General
23 August 2021
Arabic
Original: English

المجلس



الدورة السادسة والعشرون

دورة المجلس، الجزء الثاني

كينغستون، 19-23 تموز/يوليه 2021*

البند 12 من جدول الأعمال

مشروع نظام استغلال الموارد المعدنية في المنطقة

حالة مشروع نظام استغلال الموارد المعدنية في المنطقة وخريطة الطريق المقترحة لعامي 2022 و 2023

تقرير الأمين العام

أولاً - مقدمة

1 - ينظر المجلس حالياً في مشروع نظام لاستغلال الموارد المعدنية في المنطقة (ISBA/25/C/WP.1) أعدته اللجنة القانونية والتقنية وقُدِّمَ إلى المجلس في عام 2019 في أعقاب عملية صياغة وتشاور مستمرين بدأت في عام 2011 عندما طلب ممثل فيجي إلى المجلس أن يبدأ النظر في وضع نظام لاستغلال الموارد المعدنية في المنطقة (ISBA/17/C/22). وتُعرض في المرفق الأول الخطوات الرئيسية التي اتخذت في سياق إعداد مشروع النظام منذ عام 2011 وحتى عام 2019، وترد في المرفق الثاني قائمة كاملة بالوثائق والتقارير والدراسات ذات الصلة التي استعين بها في إعداد مشروع النظام.

2 - وبحلول تموز/يوليه 2020، كانت اللجنة قد أعدت مجموعة كاملة من المواد وقدمت مشروع النظام إلى المجلس عملاً بالفقرة 2 (و) من المادة 165 من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار. وينظر المجلس حالياً في ذلك المشروع. وأعدت اللجنة أيضاً مشاريع 10 معايير ومبادئ توجيهية لدعم تنفيذ النظام المتوخى اعتماده. ونظراً لتعذر عقد اجتماعات حضورية منذ شباط/فبراير 2020، لم يتمكن المجلس من المضي قدماً بنظره في مشروع النظام. والغرض من هذا التقرير هو وضع خريطة طريق وخطة عمل مقترحتين للمجلس في عامي 2022 و 2023 بغية اعتماد مشروع النظام وما يرتبط به من معايير المرحلة الأولى ومبادئها التوجيهية بحلول تموز/يوليه 2023.

* التاريخ الجديد للاجتماعات الحضورية التي كان من المقرر في الأصل أن تتعقد في تموز/يوليه 2020.



ثانياً - استعراض عملية وضع مشروع النظام منذ عام 2017 وحتى شباط/فبراير 2020

3 - في الدورة الثالثة والعشرين المعقودة في عام 2017، وافق المجلس على مخطط زمني لاعتماد مشروع النظام والموافقة عليه بحلول تموز/يوليه 2020⁽¹⁾. وفي الدورة ذاتها، أقرت الجمعية جدولاً منقحاً للاجتماعات لأعوام 2018 و 2019 و 2020 بغية تمكين اللجنة والمجلس من الانتهاء من النظر في النظام وفقاً لخريطة الطريق. وكان الجدول الزمني المنقح للاجتماعات يتوخى عقد اجتماعين سنويين للجنة مدة كلٍ منهما أسبوعان واجتماعين سنويين للمجلس مدة كلٍ منهما أسبوع واحد⁽²⁾.

4 - ووفقاً للجدول الزمني المنقح للاجتماعات، عمل كلٌّ من اللجنة والمجلس على مشروع النظام بالتوازي خلال عامي 2018 و 2019. وفي الدورة الرابعة والعشرين المعقودة في عام 2018، كرر المجلس الإعراب عن رأيه بشأن ضرورة اعتماد مشروع النظام على وجه السرعة وأثنى على اللجنة لما أنجزته من عمل ضخم في هذا الصدد وشجعها على مواصلة جهودها في اجتماعاتها المقرر عقدها في عام 2019⁽³⁾. وقدم المجلس إلى اللجنة أيضاً تعليقات على مشروع النص التنظيمي قيد النظر⁽⁴⁾، وشرع في إجراء عملية تشاورية لتمكين جميع أصحاب المصلحة من إبداء تعليقات محدّدة تحال إلى اللجنة خطياً لكي تنظر فيها⁽⁵⁾. واستعرضت اللجنة تلك التعليقات ووضعت الصيغة النهائية لتوصياتها بشأن مشروع النظام في اجتماعاتها المعقودة خلال الجزء الأول من الدورة الخامسة والعشرين⁽⁶⁾.

5 - ومن النتائج الرئيسية التي انبثقت عن المشاورات المجرى مع أصحاب المصلحة في عام 2019 اتفاق العديد منهم على أنه يجب أن توضع، بالتوازي مع إعداد مشروع النظام، معايير ومبادئ توجيهية لتنفيذ هذا النص التنظيمي. ودعا أصحاب المصلحة أيضاً إلى وضع معايير ومبادئ توجيهية حاسمة للمرحلة الأولى ينتهي منها بحلول موعد اعتماد النظام. وكانت هذه المسألة من الأهمية بحيث أعد بشأنها تقرير منفصل قُدم إلى المجلس وتضمن قائمة أولويات مقترحة للمعايير والمبادئ التوجيهية التي يتعين وضعها⁽⁷⁾. ولتوفير مزيد من الدعم لعمل اللجنة والمجلس، عُقدت حلقة عمل دولية بشأن المعايير والمبادئ التوجيهية المتوخى وضعها استضافتها برينوريا في نيسان/أبريل 2019 (بين موعد انعقاد الجزأين الأول والثاني من الدورة الخامسة والعشرين)⁽⁸⁾.

(1) ISBA/23/C/13، المرفق.

(2) استجابة لاقتراح قدمته هولندا، قرر المجلس أن يعقد الجزء الأول من دورته قبل اجتماعات اللجنة القانونية والتقنية وأن يعقد الجزء الثاني بعد اختتام اجتماعات اللجنة. واستجابة لشواغل أيدتها بعض الوفود بشأن محدودية الدعم المالي المقدم للبلدان النامية من أجل حضور اجتماعات إضافية للمجلس، أنشئ صندوق استئماني للتبرعات لدعم مشاركة الدول النامية الأعضاء في المجلس.

(3) ISBA/24/C/8/Add.1، الفقرة 7.

(4) المرجع نفسه، المرفق الأول.

(5) أوجزت في الوثيقة ISBA/25/C/2 المسائل المواضيعية الرئيسية التي أثرت في التعليقات الخطية.

(6) يرد مشروع النظام في الوثيقة ISBA/25/C/WP.1، وترد مذكرة تفسيرية من إعداد اللجنة في الوثيقة ISBA/25/C/18.

(7) ISBA/25/C/3، المرفق.

(8) انظر www.isa.org.jm/event/workshop-development-standards-and-guidelines-mining-code.

6 - وخلال الجزء الثاني من الدورة الخامسة والعشرين، نظر المجلس في تقرير رئيس اللجنة القانونية والتقنية الذي تضمن توصيات بشأن وضع المعايير والمبادئ التوجيهية، بما في ذلك قائمة الوثائق التي يتعين وضعها في إطار المرحلة الأولى⁽⁹⁾. وعقد المجلس مناقشة بشأن مشروع النظام واعتمد مقررًا أعرب فيه، في جملة أمور، عن اعتزامه كفالة أن تتم عملية وضع نظام الاستغلال بشكل متعمق وفي الوقت المناسب، مع مراعاة أنه ينبغي الانتهاء من وضع المعايير والمبادئ التوجيهية اللازمة قبل اعتماد النظام، وطلب إلى اللجنة أن تضطلع بالأعمال المتصلة بالمعايير والمبادئ التوجيهية على سبيل الأولوية⁽¹⁰⁾. وقرر المجلس أيضا أن تُرسل التعليقات الخطية الإضافية على مشروع النظام، بما في ذلك اقتراحات الصياغة المحددة، إلى الأمانة في موعد أقصاه 15 تشرين الأول/أكتوبر 2019، وطلب إلى الأمانة أن تعدّ تجميعاً للمقترحات والملاحظات المقدمة من أعضاء المجلس وتجميعاً للمقترحات والملاحظات المحالة من سائر الدول الأعضاء في السلطة والمراقبين وغيرهم من أصحاب المصلحة لكي ينظر فيهما المجلس في دورته السادسة والعشرين المقرر عقدها في عام 2020⁽¹¹⁾.

7 - وعُقد الجزء الأول من الدورة السادسة والعشرين للمجلس في شهر شباط/فبراير 2020. واستأنف المجلس عندئذ نظره في مشروع النظام الذي بدأ في دراسته في الدورة الخامسة والعشرين، فنظر في الأجزاء الرابع والخامس والسادس من المشروع وفي المرفقات ذات الصلة وهي المرفقات الرابع والسابع والثامن. واعتمد المجلس أيضا مقررًا بشأن أساليب العمل بغية المضي قدماً بالمناقشات المتعلقة بمشروع النظام⁽¹²⁾، قرر فيه إنشاء ثلاثة أفرقة عاملة غير رسمية تُعنى بالمسائل المواضيعية ويرأس كلا منها ميسر، وذلك إضافة إلى الفريق العامل غير الرسمي المفتوح باب العضوية القائم حالياً الذي ينظر في وضع الشروط المالية للعقود والتفاوض بشأنها⁽¹³⁾. والأفرقة العاملة الجديدة هي التالية:

(أ) الفريق العامل غير الرسمي المعني بحماية البيئة البحرية والحفاظ عليها، وتيسره رايجيلي تيغا (فيجي)؛

(ب) الفريق العامل غير الرسمي المعني بالتفتيش والامتثال والإنفاذ، وتيسره جانيت أوموليغو أوليسا (نيجيريا)؛

(ج) الفريق العامل غير الرسمي معني بالمسائل المؤسسية (بما في ذلك دور ومسؤوليات مختلف الأجهزة التابعة للسلطة، والجدول الزمني، واللجوء إلى جهات الخبرة المستقلة، ومشاركة أصحاب المصلحة)، وتيسره مرشح أو مرشحة تسميهما مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

8 - وطلب المجلس إلى الميسرين أن يقدموا تقريراً عن التقدم المحرز في عملهم في الاجتماع التالي للمجلس المقرر عقده في تموز/يوليه 2020.

(9) ISBA/25/C/19/Add.1، الفقرات 20 إلى 22 والمرفق.

(10) ISBA/25/C/37.

(11) جميع التعليقات والمقترحات التي وردت يمكن الاطلاع عليها في الموقع الشبكي للسلطة. ويرد في الوثيقة ISBA/26/C/2 موجزاً للعناصر المواضيعية الرئيسية التي تناولتها التعليقات. ويرد في الوثيقة ISBA/26/C/CRP.1 تجميع لمقترحات الصياغة المحددة التي قدمها أعضاء المجلس.

(12) ISBA/26/C/11.

(13) رئيس الفريق العامل المفتوح باب العضوية هو أولاف مايكلباست (النرويج). وقد عقد الفريق أربعة اجتماعات حتى الآن.

ثالثاً - مسار العملية منذ آذار/مارس 2020

9 - لم يتسنّ للمجلس أن يعقد اجتماعات حضورية منذ شباط/فبراير 2020، ولم يُحرز بالتالي أيّ تقدم في أعمال أيّ من الأفرقة العاملة غير الرسمية حديثة الإنشاء. وفيما يتعلق بأعمال الفريق العامل غير الرسمي المفتوح باب العضوية والمعني بوضع الشروط المالية للعقود والتفاوض بشأنها، عُقدت سلسلة من الندوات غير الرسمية على شبكة الإنترنت في 9 و 11 و 12 حزيران/يونيه و 28 تشرين الأول/أكتوبر 2020، عُرضت فيها منهجية ونتائج الدراسات المتصلة بالتحليل المقارن للجوانب المالية التي ينطوي عليها كلٌّ من التعدين في قاع البحار العميقة والتعدين على البر، وذلك على نحو ما طلب المجلس.

10 - وإضافة إلى ذلك، تمكنت الأمانة من مواصلة عملها المتعلق بإعداد الدراسات والتقارير بشأن مشروع النظام، على نحو ما طلب كل من اللجنة والمجلس على التوالي. وشمل ذلك إعداد دراسات وتقارير عن: (أ) المسائل المتصلة بالتأمين؛ (ب) صندوق التعويضات البيئية؛ (ج) صلاحيات السلطة الدولية لقاع البحار والمنظمة البحرية الدولية؛ (د) ضمان الأداء البيئي؛ (هـ) الرصد عن بُعد في سياق عمليات التفقيش؛ (و) الآثار المحتملة على منتجي المعادن المستخرجة من مصادر برية؛ (ز) تطبيق صكوك منظمة العمل الدولية على الأنشطة المنفّذة في المنطقة.

11 - وفيما يتعلق بمعايير المرحلة الأولى ومبادئها التوجيهية، اجتمعت اللجنة عن بُعد خلال عامي 2020 و 2021 ووضعت مشاريع المعايير والمبادئ التوجيهية التالية التي فُتح لأصحاب المصلحة باب التعليق عليها: (أ) مبدأ توجيهي بشأن إعداد وتقييم طلب الموافقة على خطة عمل للاستغلال؛ (ب) معيار ومبادئ توجيهية بشأن وضع نظم الإدارة البيئية وتطبيقها؛ (ج) معيار ومبادئ توجيهية بشأن شكل ضمانات الأداء البيئي وطريقة حسابها؛ (د) مبادئ توجيهية بشأن وضع بيانات مرجعية عن الحالة الأصلية للبيئة؛ (هـ) معيار ومبادئ توجيهية بشأن عملية تقييم الأثر البيئي؛ (و) مبادئ توجيهية بشأن إعداد بيان الأثر البيئي؛ (ز) مبادئ توجيهية بشأن إعداد خطط الإدارة والرصد البيئيين؛ (ح) مبادئ توجيهية بشأن أدوات وتقنيات تحديد الأخطار وتقييم المخاطر؛ (ط) معيار ومبادئ توجيهية بشأن الإدارة والتشغيل الآمن لسفن التنقيب ومنشآته؛ (ي) معيار ومبادئ توجيهية بشأن إعداد وتنفيذ خطط الاستجابة لحالات الطوارئ والحوادث المحتملة. وستعرض اللجنة التعليقات الواردة من أصحاب المصلحة وتستكمل تنقيحها لمعايير المرحلة الأولى ومبادئها التوجيهية في أيلول/سبتمبر 2021.

رابعاً - خريطة الطريق المقترحة لعامي 2022 و 2023

12 - في رسالة مؤرخة 25 حزيران/يونيه 2021، أخطر رئيس ناورو المجلس بأن شركة ناورو لموارد المحيطات (Nauru Ocean Resources Inc.)، وهي منشأة ناوروية تزكيتها ناورو، تعترم التقدم بطلب للموافقة على خطة عمل للاستغلال في المنطقة⁽¹⁴⁾. وفي ضوء ذلك، تقتضي الفقرة 15 (ب) من الفرع 1 من مرفق الاتفاق المتعلق بتنفيذ الجزء الحادي عشر من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار المؤرخة

(14) ISBA/26/C/38، الضميمة الملحقة بالمرفق الأول.

10 كانون الأول/ديسمبر 1982 أن يقوم المجلس، في غضون سنتين من تاريخ الطلب، بإكمال اعتماد القواعد والأنظمة والإجراءات اللازمة لتيسير الموافقة على خطط عمل الاستغلال في المنطقة⁽¹⁵⁾.

13 - وللاعتدال لهذا الموعد النهائي وضمان اعتماد المجلس إطاراً تنظيمياً مُحكماً وشاملاً في 9 تموز/يوليه 2023 أو قبل ذلك التاريخ، يبدو من الواضح ضرورة أن يخصص المجلس مزيداً من الوقت والموارد المالية لتسريع وتيرة العمل فيما يتعلق بمشروع النظام.

14 - ولذلك، يُقترح كتدبير أولي أن يمدد المجلس فترة انعقاد جزئي دورته السابعة والعشرين المقرر عقدها في عام 2022 من أسبوع واحد لكل جزء إلى ثلاثة أسابيع لكل منهما، وأن يكون محور التركيز الرئيسي لجلساته النظر في مشروع النظام. وعلى نحو ما سبق الاتفاق عليه، سيتم الجانب الأكبر من العمل في إطار أفرقة عاملة غير رسمية، دون عقد اجتماعات موازية. وإذا تسنى تحقيق وفورات في الميزانية الإجمالية المخصصة لخدمات المؤتمرات في الفترة المالية 2021-2022، فمن الممكن النظر أيضاً في عقد جزء ثالث لدورة المجلس في عام 2022. ويرد في المرفق الثالث جدول اجتماعاتٍ مقترح لعام 2022.

15 - ومن المتوقع أن يكون عبء العمل الواقع على كاهل اللجنة القانونية والتقنية أقل في عام 2022 مما كان عليه في عام 2021، إذ إنّ اللجنة انتهت من عملها المتعلق بمعايير المرحلة 1 ومبادئها التوجيهية وفق توجيهات المجلس. ومن المتوقع كذلك أن تعتمد اللجنة القانونية والتقنية ولجنة المالية طرائق مختلفة لعقد الاجتماعات في المستقبل، تجمع بين الاجتماعات المعقودة بالمشاركة الشخصية والافتراضية، وهو ما سيسهل تحقيق وفورات في تكاليف السفر. وقد اجتمعت الهيئتان بالسبل الافتراضية طوال عامي 2020 و 2021 وتمكنتا من إكمال أعمالهما المقررة بشكل اتسم بالكفاءة. ورغم أن الأعضاء أعربوا عن ميلهم الشديد إلى الإبقاء على الاجتماعات الحضرية، فقد لوحظ أن إمكانية النظر في بنود جدول الأعمال ومناقشتها مسبقاً في شكل اجتماع افتراضي تساعد على تحقيق مزيد من الكفاءة ويمكن أن تقلل من الحاجة إلى عقد اجتماعات حضرية دون أن تلغيها تماماً.

16 - وميزانية السلطة للفترة المالية 2021-2022 معدة على أساس سيناريو يتوخى ثمانية أسابيع (42 يوماً) من الاجتماعات المزودة بكامل الخدمات، موزعة من الناحية النظرية على النحو التالي: الجمعية (5 أيام)، والمجلس (12 يوماً)، واللجنة القانونية والتقنية (20 يوماً)، ولجنة المالية (5 أيام). ويمكن إعادة توزيع الأيام المخصصة للاجتماع بين هذه الهيئات في حدود العدد الإجمالي المذكور. ومن ثم يمكن تحويل بعض أيام الاجتماع المخصصة للجنة القانونية والتقنية إلى المجلس في عام 2022 دون أن يكون لذلك أي أثر مالي. ولا تتضمن الخطة اجتماعات الأفرقة العاملة غير الرسمية التي قد لا يتطلب الأمر تزويدها بخدمات كاملة.

17 - وبالنسبة لعام 2023، لا يزال جدول الاجتماعات يُدرس في سياق مقترح الميزانية للفترة المالية المقبلة. وسيصاغ هذا المقترح في الربع الأول من عام 2022 ولكن الضرورة تحتم بشكل واضح تضمينه موارد إضافية تكفي لوضع الإطار التنظيمي الذي يحكم الأنشطة المنفذة في المنطقة.

(15) لما كان تاريخ نفاذ الطلب هو 9 تموز/يوليه 2021 (ISBA/26/C/38، المرفق الثاني)، فمن الواجب اعتماد النظام بحلول 9 تموز/يوليه 2023.

18 - ومن المرجح أن تكون هناك حاجة أيضاً إلى موارد إضافية لصندوق التبرعات الاستئماني من أجل دعم مشاركة أعضاء المجلس من الدول النامية في اجتماعات المجلس الإضافية. وعلى افتراض أن دورة المجلس ستعقد في ثلاثة أجزاء في عام 2022، فستكون الاحتياجات الإضافية المقدرة للصندوق نحو 130 000 دولار.

خامسا - قدرات الأمانة

19 - إلى جانب زيادة مدة الاجتماعات لتهيئة الوقت الكافي لأعضاء المجلس من أجل مناقشة مشروع النظام، سيكون على الأمانة أيضاً أن تزيد من قدرتها على دعم الدول الأعضاء وإنجاز المهام التنظيمية المطلوبة.

20 - وقد اتخذ الأمين العام بالفعل خطوات لزيادة قدرة الأمانة على أداء المهام التنظيمية المتوقعة منها في إطار مشروع النظام. وكانت الخطوة الأولى هي إنشاء وحدة إدارة العقود في عام 2017. وجدير بالذكر أن الوحدة تطورت منذ ذلك الحين فأصبحت وحدة ضمان الامتثال والإدارة التنظيمية التي أنشأها الأمين العام في آب/أغسطس 2021. وستشمل مهام الوحدة ومسؤولياتها في بادئ الأمر تجهيز الطلبات المتعلقة بخطط عمل الاستكشاف والاستغلال، والإشراف على أنشطة المتعاقدين، وتجهيز التقارير والبيانات والمعلومات المقدمة من المتعاقدين، وتقديم التقارير إلى اللجنة القانونية والتقنية والمجلس، ودعم النشر المنهجي للمعايير والمبادئ التوجيهية ومراجعتها المستمرة. ويتوقع في نهاية المطاف أن تدير الوحدة أيضاً آلية التفتيش، وهو مطلب أساسي لمشروع النظام منصوص عليه أيضاً في الفقرة 2 (ض) من المادة 162 من الاتفاقية والفقرة 2 (م) من مادتها 165. ولا تتوفر هذه القدرة حالياً غير أن اللجنة القانونية والتقنية بدأت النظر في النطاق والوظائف اللازمة لآلية من هذا القبيل.

21 - وإلى جانب تحسين القدرات المعززة داخل الأمانة، يبدو واضحاً أن الامتثال للجدول الزمني المعجل لاستكمال مشروع النظام بحلول 9 تموز/يوليه 2023 سيستلزم زيادةً في الدعم القانوني التخصصي لضمان بلورة مشروع النظام والمعايير والمبادئ التوجيهية المساندة له في شكل مجموعة من النصوص التنظيمية شاملة ومُحكمة.

المخطط الزمني لوضع النص التنظيمي منذ عام 2011 وحتى عام 2020

2011	
تموز/يوليه	أصدرت فيجي بياناً طلبت فيه إلى المجلس أن يبدأ النظر في وضع نظام لاستغلال الموارد المعدنية في المنطقة (ISBA/17/C/22)، وطلب المجلس إلى الأمانة إعداد خطة عمل استراتيجية لصياغة نظام لاستغلال المعادن الموجودة في المياه العميقة في المنطقة
2012	
تموز/يوليه	نظر المجلس في تقرير الأمين العام بشأن خطة العمل المتعلقة بصياغة نظام لاستغلال العقيدات المتعددة الفلزات في المنطقة (ISBA/18/C/4)
2013	
تموز/يوليه	ناقشت اللجنة القانونية والتقنية مسائل تتعلق بالنظام المقترح لاستغلال العقيدات المتعددة الفلزات في المنطقة. وأقر أعضاء اللجنة بالعمل الذي أنجزته الأمانة في إعداد الدراسة التقنية رقم 11 للسلطة الدولية لقاع البحار الصادرة بعنوان "نحو وضع إطار تنظيمي لاستغلال العقيدات المتعددة الفلزات في المنطقة". ورأت اللجنة أن الخطة الاستراتيجية المقترحة الواردة في الفصل 10 من الدراسة تقدم مؤشراً مفيداً للسبل التي يمكن للسلطة انتهاجها من أجل وضع الإطار التنظيمي. وأيدت اللجنة مقترح إعداد دراسات أساسية وإجراء استقصاء لأصحاب المصلحة (ISBA/19/C/14)
	أثنى المجلس على تقرير الأمين العام بشأن وضع مدونة لقواعد استغلال العقيدات المتعددة الفلزات في المنطقة وأحاط به علماء، وأقر بضرورة إجراء مزيد من الدراسات المتعمقة. وأهيب بالجنة القانونية والتقنية أيضاً أن تستعرض تلك المسائل في نفس الوقت الذي تواصل فيه عملها على صياغة مدونة قواعد التعدين (ISBA/19/C/18).
2014	
شباط/فبراير	نظرت اللجنة في دراسة تقنية مفصلة عن وضع نظام مالي لاستغلال المعادن في أعماق البحار (ISBA/20/C/20)
آذار/مارس	أجرت الأمانة استقصاء لأصحاب المصلحة بغية التماس المعلومات ذات الصلة من أعضاء السلطة وأصحاب المصلحة الآخرين من أجل وضع إطار تنظيمي لاستغلال المعادن في المنطقة (ISBA/20/C/20).
تموز/يوليه	نظرت اللجنة في الردود على استقصاء أصحاب المصلحة وطلبت إلى الأمانة إعداد مشروع إطار ممكن لنظام الاستغلال (ISBA/20/C/20).
	طلب المجلس إلى اللجنة أن تواصل عملها بشأن أنظمة الاستغلال على سبيل الأولوية وأن تتيح لجميع الأعضاء في السلطة وكافة أصحاب المصلحة مشروع إطار لتنظيم الاستغلال في أقرب وقت ممكن بعد اجتماعها المقرر عقده في شباط/فبراير 2015 (ISBA/20/C/31)

2015	
شباط/فبراير	قررت اللجنة أن تعمم على جميع أصحاب المصلحة مشروع إطار تنظيمي للاستغلال، مشفوعاً بموجز للمسائل ذات الأهمية قيد المناقشة. إضافة إلى ذلك، وافقت اللجنة على تعميم مشروع خطة عمل منبثقة من مشروع الإطار التنظيمي. ووافقت اللجنة على أن تقدّم إلى المجلس في تموز/يوليه 2015 تقريراً مستكملاً يتضمن صيغة منقّحة لمشروع الإطار ولخطة العمل عقب تلقي ردود أصحاب المصلحة على التقرير المتعلق بالإطار، مع موجز لمجالات العمل ذات الأولوية (ISBA/21/C/16)
حزيران/يونيه	عُقدت في سنغافورة حلقة عمل لأصحاب المصلحة تناولت مشروع الإطار وآلية للدفع (انظر ورقة الإحاطة 2015/04)
تموز/يوليه	ناقشت اللجنة ردود أصحاب المصلحة على مشروع الإطار المقترح والمسائل ذات الأهمية وخطة العمل، وأصدرت صيغة منقحة لكل من مشروع الإطار ومشروع خطة العمل آخذة في الاعتبار أي تعليقات جوهرية وردتها من أصحاب المصلحة (ISBA/21/C/16)
	أحاط المجلس علماً مع التقدير بالعمل الذي اضطلعت به اللجنة فيما يتعلق بأنظمة الاستغلال، وطلب إلى اللجنة أن تواصل عملها المتعلق بأنظمة الاستغلال على سبيل الأولوية، وأقر القائمة التي وضعتها اللجنة بالنواتج المتوخاة ذات الأولوية في سياق وضع مدونة قواعد الاستغلال خلال فترة الاثني عشر شهراً إلى ثمانية عشر شهراً التالية على نحو ما وردت في المرفق الثالث لتقرير رئيس اللجنة القانونية والتقنية (ISBA/21/C/20)
2016	
تموز/يوليه	أصدرت اللجنة تقريراً يتضمن المشروع الأول لنظام الاستغلال وشروط العقد القياسية بغية التشاور بشأنه مع أصحاب المصلحة ⁽¹⁾
2017	
شباط/فبراير	نظرت اللجنة في تقرير من الأمانة يتضمن لمحة عامة عن الردود الواردة من أصحاب المصلحة بشأن مسودة العمل الأولى وواصلت استعراضها لمشروع النظام (ISBA/23/C/13)
من آذار/مارس إلى تموز/يوليه	عُقد العديد من حلقات العمل والحلقات الدراسية التقنية فيما يتعلق بمشروع النظام
آب/أغسطس	أعدت اللجنة مشروعاً منقحاً للنظام ودعت أصحاب المصلحة إلى إبداء تعليقاتهم عليه (ISBA/23/LTC/CRP.3)
2018	
آذار/مارس	بعد التشاور مع أصحاب المصلحة، نظرت اللجنة في مشروع النظام المنقح الذي تضمن أحكاماً اقترحتها أفرقتها العاملة. وطلبت اللجنة إلى الأمانة أن تدرج اقتراحاتها وتعليقاتها في ذلك النص وأن تقوم بإعداد صيغة منقحة أخرى (ISBA/24/C/9)
تموز/يوليه	أصدرت اللجنة مشروع نظام منقحاً (ISBA/24/LTC/WP.1/Rev.1)

(1) يمكن الاطلاع عليه في: https://isa.org.jm/files/documents/EN/Regs/DraftExpl/Draft_ExplReg_SCT.pdf

ردّ المجلس على اللجنة بتعليقات على مشروع النظام المنقّح وأصدر مشروع النظام المنقّح للتشاور بشأنه مع أصحاب المصلحة (ISBA/24/C/8/Add.1، المرفق الأول)	
أصدرت الأمانة مذكرة تتضمن لمحة عامة عن تعليقات أصحاب المصلحة على مشروع النظام (ISBA/25/C/2)	كانون الأول/ديسمبر
2019	
قدمت اللجنة إلى المجلس توصياتها النهائية بشأن مشروع النظام بعد مشاورات مع أصحاب المصلحة (ISBA/25/C/WP.1)	آذار/مارس
نظر المجلس في مشروع النظام بصيغته الواردة في الوثيقة ISBA/25/C/WP.1، بالاقتران مع مذكرة تفسيرية أعدتها اللجنة (ISBA/25/C/18). ودعا المجلس أصحاب المصلحة إلى تقديم تعليقات إضافية حتى تشرين الأول/أكتوبر 2019 (ISBA/26/C/2)	تموز/يوليه
2020	
نظر المجلس في تعليقات أصحاب المصلحة وفي مقترحاتهم المتعلقة بالصياغة ووافق على إنشاء ثلاثة أفرقة عاملة غير رسمية تُعنى بالمسائل المواضيعية المتبقية (ISBA/26/C/11)	شباط/فبراير

المرفق الثاني

قائمة بالوثائق والتقارير والدراسات ذات الصلة بمشروع النظام*

مشروع النظام

- مشروع نظام استغلال الموارد المعدنية في المنطقة، من إعداد اللجنة القانونية والتقنية (ISBA/25/C/WP.1)
- مذكرة من الأمانة بشأن مشروع المادة 30 ومشروع المرفق السادس لمشروع نظام استغلال الموارد المعدنية في المنطقة (ISBA/26/C/17)

مشاريع المعايير والمبادئ التوجيهية

- مشروع مبدأ توجيهي بشأن إعداد وتقييم طلب الموافقة على خطة عمل للاستغلال
- مشروع معيار ومبادئ توجيهية بشأن وضع نظم الإدارة البيئية وتطبيقها
- مشروع معيار ومبادئ توجيهية بشأن شكل ضمانات الأداء البيئي وطريقة حسابها
- مشروع مبادئ توجيهية بشأن وضع بيانات مرجعية عن الحالة الأصلية للبيئة
- مشروع معيار ومبادئ توجيهية بشأن عملية تقييم الأثر البيئي
- مشروع مبادئ توجيهية بشأن إعداد بيان الأثر البيئي
- مشروع مبادئ توجيهية بشأن إعداد خطط الإدارة والرصد البيئيين
- مشروع مبادئ توجيهية بشأن أدوات وتقنيات تحديد الأخطار وتقييم المخاطر
- مشروع معيار ومبادئ توجيهية بشأن الإدارة والتشغيل الآمنين لسفن التنقيب ومنشآته
- مشروع معيار ومبادئ توجيهية بشأن إعداد وتنفيذ خطط الاستجابة لحالات الطوارئ والحوادث المحتملة

وثائق أخرى

2020

- مقرر المجلس بشأن تعزيز أساليب العمل من أجل المضي قدما بالمناقشات المتعلقة بمشروع نظام استغلال الموارد المعدنية في المنطقة (ISBA/26/C/11)

* جميع الوثائق والتقارير والدراسات متاحة ويمكن الاطلاع عليها في الموقع الشبكي للسلطة.

2019

- مذكرة من الأمانة بشأن تطبيق النهج التحوطي على الأنشطة المضطع بها في المنطقة (ISBA/25/C/8)
- مذكرة من الأمانة بشأن النظر في آلية وعملية للاستعراض المستقل للخطط وتقييمات الأداء البيئية في إطار نظام استغلال الموارد المعدنية في المنطقة (ISBA/25/C/10)
- مذكرة من الأمانة بشأن المصطلحات الرئيسية: التمييز بين الممارسات الجيدة في القطاع وأفضل الممارسات في إطار مشروع نظام استغلال الموارد المعدنية في المنطقة (ISBA/25/C/11)
- مشروع نظام استغلال الموارد المعدنية في المنطقة (ISBA/25/C/18)

2018

- مذكرة من الأمانة بشأن مضمون المعايير والمبادئ التوجيهية المتعلقة بالأنشطة في المنطقة وعملية وضعها بموجب الإطار التنظيمي للسلطة (ISBA/25/C/3)
- مذكرة من الأمانة بشأن العلاقة بين مشروع نظام استغلال الموارد المعدنية في المنطقة والخطط الإقليمية للإدارة البيئية (ISBA/25/C/4)
- مذكرة من الأمانة بشأن تنفيذ آلية للتفتيش فيما يتعلق بالأنشطة في المنطقة (ISBA/25/C/5)
- مذكرة من الأمانة بشأن تفويض المجلس للوظائف والكفاءة التنظيمية (ISBA/25/C/6)
- مذكرة الأمانة بشأن المهام المنوطة بأجهزة السلطة فيما يتعلق بإعداد القواعد والأنظمة والإجراءات ذات الصلة باستغلال الموارد المعدنية في المنطقة وفيما يتعلق بنظام التعويض المتوخى في الفقرة 10 من المادة 151 من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار (ISBA/24/C/10)
- مذكرة من اللجنة القانونية والتقنية بشأن مشروع نظام استغلال الموارد المعدنية في المنطقة (ISBA/24/C/20)

2017

- مذكرة من الأمانة بشأن مشروع نظام استغلال الموارد المعدنية في المنطقة (ISBA/23/C/12)

الدراسات والتقارير وغيرها من تقارير حلقات العمل

2021

- Massachusetts Institute of Technology, “Update: Report to the International Seabed Authority on the Development of an Economic Model and System of Payments for the Exploitation of Polymetallic Nodules in the Area Based on Stakeholder Feedback”
- ISA Technical Study No. 27, “Study on an Environmental Compensation Fund for Activities in the Area”

2020

- Study of the Potential Impact of Polymetallic Nodules Production from the Area on the Economies of Developing Land-based Producers of those Metals which are Likely to be Most Seriously Affected
- Analysis of Tax Regimes: Comparative Analysis of Tax Regimes of Land-based Mining in 15 Countries
- A Study to Determine the Appropriate Social Discount Rate for the International Seabed Authority
- Developing a Financial Model for Other Deep-sea Minerals
- Study on the Application of International Labour Organization Instruments to Activities in the Area (in preparation)

2019

- Financial Regimes for Polymetallic Nodule Mining: A Comparison of Four Economic Models
- Polymetallic Nodule Valuation
- ISA Technical Study No. 25, “Competencies of the International Seabed Authority and the International Maritime Organization in the Context of Activities in the Area”
- Study on Remote Monitoring Systems in the Context of Exploitation (in preparation)

2017

- ISA Technical Study No. 16: “Environmental Assessment and Management for Exploitation of Minerals in the Area”
- ISA Technical Study No. 17: “Towards an ISA Environmental Management Strategy for the Area”

2015

- Developing a Regulatory Framework for Mineral Exploitation in the Area: A Discussion Paper on the Development and Implementation of a Payment Mechanism in the Area for Consideration by Members of the Authority and all Stakeholders
- Developing a Regulatory Framework for Mineral Exploitation in the Area: Report to members of the Authority and Stakeholders

Developing a Regulatory Framework for Deep Sea Mineral Exploitation in the Area: [Draft Framework, High-Level Issues and Action Plan, version II](#) •

2014

Making the Most of Deep Seabed Mineral Resources: [Developing Financial Terms for Deep Sea Mining Exploitation](#) •

2013

ISA Technical Study No. 11, “Towards the Development of a Regulatory Framework for Polymetallic Nodule Exploitation in the Area” •

مصادر أخرى

إلى جانب المادة الواردة أعلاه، قام المجلس بتيسير عدد من جولات التشاور مع أصحاب المصلحة بشأن مشروع النظام. ويمكن الاطلاع على معلومات مفصلة عن المشاورات مع أصحاب المصلحة وعن جميع الردود الواردة منهم في الرابط التالي: www.isa.org.jm.

المرفق الثالث

الجدول الزمني المؤقت لاجتماعات الدورة السابعة والعشرين المقرر عقدها في عام 2022

الجزء الأول (شباط/فبراير - آذار/مارس)		
الهيئة	المدة	أساليب العمل المتعلقة بمشروع النظام
اللجنة القانونية والتقنية	أسبوع واحد	
المجلس	3 أسابيع	الفريق العامل غير الرسمي المفتوح باب العضوية والمعني بوضع الشروط المالية للعقود والتفاوض بشأنها
		الفريق العامل غير الرسمي المعني بحماية البيئة البحرية والحفاظ عليها
		الفريق العامل غير الرسمي المعني بالتنقيش والامتثال والإنفاذ
		اجتماع عام
الجزء الثاني (تموز/يوليه)		
لجنة المالية	3 أيام	
اللجنة القانونية والتقنية	أسبوع واحد	
المجلس	3 أسابيع	أفرقة عاملة (حسب الحاجة) فريق عامل مؤسسي
		اجتماع عام (المعايير والمبادئ التوجيهية)
الجمعية	أسبوع واحد	
الجزء الثالث (رهنأ بتوافر الموارد)		
المجلس	أسبوعان	أفرقة عاملة (حسب الحاجة)
		اجتماع عام (استعراض نواتج الأفرقة العاملة)